بسم الله الرحمن الرحيم

Sultanate of Oman

سلطنة عمان

كلمة
سلطنة عمان

يلقيها
صاحب السمو السيد هيثم بن طارق آل سعيد
وزير التراث والثقافة

أمام
الإجتماع الرفيع المستوى
للجمعية العامة للأمم المتحدة

١٦ سبتمبر ٢٠٠٥ م
نيويورك

الرجاء المراجعة عند إلقاء البيان

البيان الذي سيتم القاؤه موجز لهذه الكلمة

Permanent Mission of Oman To The United Nations
866 UNITED NATIONS PLAZA, NEW YORK, N.Y. 10017
Tel: (212) 355-3505 Fax: (212) 644-0070

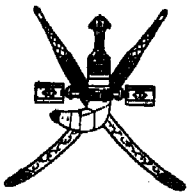

السيد الرئيس ...

يشرفني أن أنقل لكم تحيات مولاي حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم، سلطان عمان، وتمنياته لكم بالنجاح في مساعيكم نحو بلوغ الغايات والأهداف المنشودة.

كما ويحدوني وطيد الأمل في أن تتمكن هذه القمة من الاتفاق على توجهات جماعية وعملية قابلة للتنفيذ خاصة فيما يتعلق بتمويل التنمية وتنفيذ البرامج والإستراتيجيات التي اعتمدتها مؤتمرات الأمم المتحدة حتى تتحقق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية.

السيد الرئيس ...

تكتسب قمتنا هذه أهمية فريدة لما تمثله من فرصة تاريخية لتدارس عدد من القضايا التي تهم مسيرة التعاون الدولي المشترك وفي مقدمتها تحقيق الأهداف الإنمائية لقمة الألفية. ومما لاشك فيه أن تحقيق تنمية شاملة ومستدامة كان ولايزال الهدف الأسمى لسائر الاجتماعات الرئيسية التي عقدها قادة دول العالم.

ونتفق مع الرؤية التي عبر عنها الأمين العام للأمم المتحدة المرتكزة على أنه لا أمن بدون تنمية ولا تنمية بدون أمن، فالتنمية والأمن عنصران يكمل كل منهما الآخر، ومن هنا تبرز أهمية هذه القمة التي تقوم على أربعة محاور رئيسية، حددتها قمة الألفية، وهي:

- التنمية الاقتصادية
- التطور الاجتماعي
- المحافظة على الموارد الطبيعية
- العمل على صون البيئة

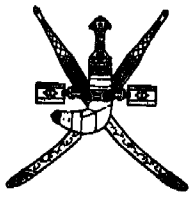

والتي تتقاطع مع قضايا أخرى لاتقل أهمية وذات علاقة بالتوعية والتعليم والبناء المؤسسي ومشاركة المرأة والشباب إضافة إلى التدريب والإعلام.

وفي الوقت الذي تؤيد فيه حكومة بلادي التوصيات التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، إلا أننا نود أن نشير هنا إلى ضرورة منح الدول النامية قدراً أكبر من الحرية لتطوير برامجها التنموية وفق أولوياتها الوطنية وحسب الظروف الخاصة لكل بلد وبما يتفق والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بالتنمية.

وانطلاقاً من حرص حكومة بلادي على أن يكون الإنسان هو محور التنمية وغايتها فلقد قامت بوضع الأهداف الإنمائية للألفية موضع الصدارة ضمن سياساتها الوطنية، كما عملت جاهدة على الربط بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتلك الأهداف من خلال الاستعانة بمؤشرات الرصد التي أكدت على أن السلطنة قد قطعت، بالفعل، شوطاً كبيراً نحو بلوغ تلك الأهداف والغايات وأنها، بمشيئة الله وتوفيقه، ستتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية ضمن مواعيدها المحددة.

السيد الرئيس ...

على المستوى الدولي، تطالع بلادي بقلق حالة العديد من الشعوب والأقاليم، في شتى بقاع العالم، التي لاتزال تبذل جهوداً مضنية لتحقيق المستوى المطلوب من التنمية للتغلب على تفشي الأوبئة والفقر وأضرار الكوارث الطبيعية، ونعتقد أن المسؤولية الإنسانية تتطلب من الدول المتقدمة إتاحة الفرص لمشاركة الدول النامية والفقيرة في جني ثمار الاقتصاد العالمي من خلال إعادة النظر في السياسات لإلغاء الديون وتقديم كل أنواع الدعم الاقتصادي بما في ذلك السماح للدول الفقيرة

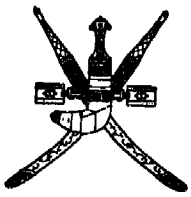

والنامية بصنع الأدوية وعرضها بأسعار رمزية لمرضى نقص المناعة المكتسبة (الايدز) والملاريا والسل.

ومن هنا نرى بأنه قد حان الأوان للمجتمع الدولي كي يتخذ خطوات عملية وملموسة نحو مساعدة تلك الدول والأقاليم، لاسيما تلك الواقعة في القارة الإفريقية، نحو الاستفادة من فرص العولمة ضمن مفهوم الشراكة العالمية، وهي مسألة لا يمكن لها أن تتم من خلال وعود وإنما عبر إستراتيجية دولية واضحة قابلة للتنفيذ تقوم على إلغاء الديون، وتقديم المساعدات التنموية، والسماح لصادرات الدول النامية والأقل نمواً بالوصول إلى الأسواق العالمية دون عوائق.

وبالنسبة للوضع في الشرق الأوسط فإن التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة الفلسطينية المتمثلة في انسحاب إسرائيل من قطاع غزة تعتبر خطوة أولية في الاتجاه الصحيح نحو تطبيق قرارات الشرعية الدولية. ونتطلع إلى قيام إسرائيل، بالتعاون مع السلطة الفلسطينية ودول الجوار، بخطوات مماثلة نحو الانسحاب من سائر الأراضي العربية المحتلة، وقيام الدولة الفلسطينية ذات السيادة التامة.

السيد الرئيس ...

في الوقت الذي نتفق فيه مع ما ذهب إليه الأمين العام للأمم المتحدة بأن عدم وجود اتفاقية دولية شاملة لمكافحة الإرهاب، تستند إلى تعريف واضح ودراية واعية بمسببات الظاهرة وجذورها، قد أديا إلى إضعاف الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب، إلا أننا، على الجانب الآخر، نعتقد بان الوقت قد حان لتنفيذ إستراتيجية دولية لمكافحة الإرهاب تقوم على التعاون وتبادل المعلومات بين الدول وعلى ضرورة التفريق ما بين الحق المشروع في الدفاع عن النفس ومقاومة العدوان وبين

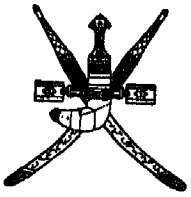

الأعمال الإرهابية التي يقوم بها أفراد أو جماعات خارجة عن القانون تعتمد قتل المدنيين وترويعهم وسيلة وغاية.

السيد الرئيس ...

ما من شك أن الأمم المتحدة وكافة أجهزتها المتفرعة والمؤسسات الدولية ذات الصلة بحاجة إلى تطوير وتحديث بما يخدم مصالح الدول ويتواكب والمتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية. ومن هذا المنطلق، فإن عملية التطوير والتحديث يجب عليها أن تتجاوز توسيع أو تقليص عضوية بعض المجالس واللجان لتأخذ بمفهوم جديد يقوم على إعطاء دفعة قوية لسائر تلك الأجهزة والمجالس لكي تقوم بالدور الذي أنيط بها خدمة للأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في العالم.

وبالنسبة إلى عملية تطوير وتحسين أداء الأمم المتحدة، فإننا نود التأكيد هنا على أنه ولإنجاح هذه العملية لابد لها من أن تكون مستمرة وشاملة وغير مرتبطة بفترة زمنية أو تواريخ محددة وأن تشمل كافة الأجهزة التابعة للأمم المتحدة مع الأخذ بواقع المتغيرات التي طرأت على الساحة الدولية بدرجة يراعى فيها تحسين أداء العمل الدولي المشترك وسرعة الاستجابة للتحديات التي يواجهها عالمنا المعاصر.

ومن هذا المنطلق بات مهماً إيجاد التوازن المناسب بين مهام ومسؤوليات الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. مع تحسين الإجراءات وتقليص بنود جدول الأعمال لبعض هذه الأجهزة بحيث تعكس التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع الدولي، وهذه الإجراءات يجب أن لا تؤثر على مقدرة هذه الأجهزة لمعالجة المسائل الموضوعية المهمة، ويجب أن يكون دور الأمم المتحدة مركزياً وحاسماً في رسم السياسات الاقتصادية الدولية، وأن لا يقتصر دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مراجعة البرامج التي تقرها الأمم المتحدة، وإنما على هذا المجلس

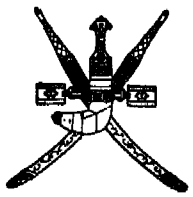

أن يطور من حواره وتضامنه مع مؤسسات (بريتون وودز) ومن ضمنها منظمة التجارة العالمية خاصة فيما يتعلق برسم السياسات الاقتصادية العالمية. ومن المناسب أيضاً تنسيق الجهود فيما بين المنظمات الدولية والإقليمية ليكمل كل منهما الآخر.

السيد الرئيس ...

إن سلطنة عمان إذ تجدد دعمها للأمم المتحدة فإنها تساند أيضاً كافة الجهود الهادفة للنهوض بمستوى وأداء هذه المنظمة وأجهزتها المتفرعة، وهو أمر يتطلب وجود إرادة سياسية وتعاوناً من قبل كافة الدول الأعضاء.

وشكراً ...